جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الفساد وأثره في القطاع الخاص

أ.د. لحسن بونعامة عبدالله

٢٠٠٣م

الفساد وأثره في القطاع الخاص

أ. د. لحسن بونعامة عبد الله

الفساد وأثره في القطاع الخاص

١ . مقدمـــة :

يعد الفساد ظاهرة حظيرة تعاني منها كافة المجتمعات و لطالما أرهقت العديد من المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة فهي شأنها شأن الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن تزول من مجتمع ما مهما كانت الجهود جادة للقضاء عليها فلا الوازع الديني و الأخلاقي ينفع دائما في كبح جموح النفس البشرية و لا الترتيبات القانونية تنجح دائما في ردع من تسول له نفسه الإساءة إلى المجتمع ، فالنفس البشرية ميالة في جانبها إلى القوة ثم الاحتكار ثم الاعتداء على هذا فان الفساد يختلف من مجتمع لاخر حسب طبيعة النظام القائم و مستوى الأخلاق السائدة و الوعي الثقافي والاجتماعي لأفراده .

فتاريخ الفساد هو تاريخ البشرية و ربما كان الفساد العامل الرئيس في انهيار اغلب الأنظمة ، و تداول الحكم و محرك الثورات و باعث الانتفاضات و حركات التغير الكبرى .

و لم تعد ظاهرة الفساد اليوم مجرد مشكلة داخلية بالدولة الوطنية بل أصبحت ظاهرة معولمة بل أن أشكال و أنماط الفساد أصبحت معقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحيانا و استشرت في كل المجتمعات و أصبحت القاعدة للتعامل لدى العديد من الأعوان ، و يعد القطاع الخاص أحد هؤلاء الأعوان والمتعاملين الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة العامة والمحيط الخارجي ، فما هي درجة تأثير هذا القطاع بالبيئة العامة و المحيط ، وكيف يؤثر الفساد في هذا القطاع .

١ . ١ إشكالية الدراسة :

إشكالية الدراسة التي نطرحها بشكل أسئلة نحاول تقديم إجابات وافية عنها .

- هل هناك تغير في البيئة و الواقع الاقتصادي أدى لظاهرة الفساد .
- ما مدى تأثير ظاهرة الفساد على التنمية و القطاع الخاص خصوصا .
- ما هي التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في ظل هذا الواقع
- كيف يواجهها .
- هل دفع التغيير الحاصل في واقع القطاع الخاص بفعل هذه الظاهرة إلى تحويل دوره نحو دور اكثر فعالية . .
- ما مدى إمكانية مكافحة هذه الظاهرة من خلال البناء المعرفي ، التنمية البشرية و النوعية و التثقيف

١ . ٢ فرضيات الدراسة :

تتطلب الدراسة مجموعة من الفرضيات نحاول خلال هذا البحث تأكيدها أو نفيها ، كنتيجة لمختلف الإجابات التي نتوصل إليها ، لكل هذه التساؤلات التي تمت صياغتها و من اجل ذلك نضع الفرضيات التالية :

- لقد حصلت تغييرات و تحولات في البنية و الواقع الاقتصادي ، تمثلت في العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد .
- أحدثت هذه التحولات تأثيرا مباشرا على موقع و توجهات القطاع الخاص .
- يشكل البناء المعرفي ، التنمية البشرية و التوعية و الثقافة إمكانية لمواجهة هذه التحديات و سبيل لتطوير و تنمية محاربة و مكافحة الظاهرة .

١ . ٣ أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة و ذلك لما تعود به من الفائدة و النفع على الفئات المعنية بالظاهرة و كذلك لما من اثر لهذه الظاهرة من أثر على المجتمع .

و من خلال هذا العمل نحاول أن نقدم مايلي :

- تقديم رؤية و تشخيص للفساد في القطاع الخاص و إبراز الخطورة والتحديات التي يعيشها هذا القطاع في ظروف تطبعها هذه المعاملات .
- ما يمكن أن تساهم به هذه الدراسة من إثارة الباحثين و الدارسين للظاهرة في البحث و التعمق في العوامل المحركة لها كظاهرة اجتماعية و دفعهم للاهتمام و تطوير وسائل مكافحتها .
- تدعيم المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات و الأبحاث في ظل الظروف الصعبة و الحاسمة التي تعيشها المجتمعات العربية .

١ . ٤ أهذاف الدراسة :

تهدف الدراسة التي تحقيق جملة الأهذاف التالية :

- تشخيص معالم الظاهرة في ظل الواقع الاقتصادي و السياسي العربي .
- توضيح مفاهيم النزاهة و الشفافية في ظل همجية الفساد الشرسة
- تحديد مظاهر هذه الظاهرة و تأثيرها على القطاع الخاص .
- بيان التحديات التي تواجه المجتمعات العربية .

١ . ٥ منهج الدراسة:

من اجل معالجة الموضوع اخترنا التحليل النظري من خلال المنهج الوصفي التحليلي .و وفق طريقة الاستقراء و محاولة الاستنتاج عبر قواعد الاستدلال المنطقي بالقدر الذي يعين به هذا المنهج بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الأدوات المنهجية الأخرى .

١ . ٦ أدوات الدراسة:

تتمثل هذه ألا داوت و المصادر فيما يلي :

حرصا على الاطلاع على الدراسات و البحوث و التجارب السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ـ المسح المكتبي ـ و الغرض منها الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر العربية و الأجنبية في هذا الموضوع و كذا الاطلاع على المجالات و الدوريات و أوراق العمل في الندوات و المؤتمرات المتخصصة و المعالجة لمثل هذه السائل .

و كذا من خلال الاطلاع و جمع المعلومات و تحويلها إلى البيانات كمية و رقمية و التعامل معها بصورة موضوعية .

٢ . تعريف الفساد :

ـ مصطلح الفساد في اللغة : يعني خروج الشيء عن حاله قليلاً كان ذلك الخروج أو كثيرا و الفساد نقيض الصلاح ، و يستعمل كذلك في النفس والبدن و الاشياء الخارجة عن الاستفادة .

ـ ان الاشياء لها وظائف تؤديها و مهام تقوم بها و ادوار متوقعة منها ، و هذا هو صلاحها ، فعند وجود خلل او نقص في اداء الشيء لهده الوظيفة

اوالمهمة او الدور يمكن ان نقول عنه انه فسد ، وهدا الخلل ناتج عن خروج الشيء نفسه عن وضعه المتعارف عليه ، فهو الخلل او الخروج عن الاعتدال ، ففساد الالة بخرابها ، و الجسم بمرضه و ضعفه و التمرة بفقدان طعمها و القطاع الخاص بتحوله عن أداء مهمته .

٢ . ١ مفهوم الفساد و الفعل الفاسد :

ينصرف مفهوم الفساد في الحياة العامة الى استخدام السلطة العامة اوالمنصب العمومي من اجل تحقيق مكسب خاص او ربح شخصي أو من اجل تحقيق هيبة او مكانة اجتماعية او من اجل تحقيق منفعة لجماعة بالطريقة التي يترتب عليها مخالفة القانون او مخالفة التشريع و معايير السلوك الاخلاقي و تتضمن صور الفساد الشائعة على سبيل المثال الرشوة والاختلاس من المال العام و الاحتيال و النصب و استغلال النفود والمحسوبية و استغلال المال العام و التزوير و ما إلى دلك من انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الاخلاقية في التعامل .

و يمكن التفرقة بين عدة مدارس في تحليل ظاهرة الفساد .

- حيث ترى المدرسة الاولى ان الفساد يعود الى عوامل اخلاقية و ايديولوجية و دينية و شخصية ناتجة عن انحلال النخبة و ضعف ايمانها الديني اوالعقيدي او السياسي ..
- أما المدرسة الثانية فتنسب الفساد الى خصائص النظام السائد سواء اكان شموليا او ديمقراطيا أو ملكيا ، و يكاد يكون المبرر رقم واحد في بيانات الاتقلابات العسكرية .
- وترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن الفساد هو احد الاثار التي ترتبت على

وجود السوق السوداء التي نشأت بسبب اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، وتدخل التشريعات التي تصدر عنها مما يؤدي الى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية ، وبالتالي زيادة المخاطرات التي يقوم بها الافراد باقدامهم على اتخاد اجراءات سوق موازية اوخفية وعلى سلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية .

و تتمتع مختلف هده التحاليل بتماسك و منطق قويين الا ان اوجه النقد تطالها ايضا .

٢ .٢ انواع الفساد :

يمكن تصنيف الفساد بطرق مختلفة

١ - فطبقا للمعيار الاول : و هو مجال الترعرع نجد اربعة انواع من الفساد .

ـ الفساد السياسي ـ الفساد الاقتصادي و الاداري ـ الفساد الاجتماعي ـ الفساد الثقافي

و يعاب على هذا التصنيف انه لا يعدو ان يكون تصنيفاً منهجياً لأن هناك تداخلات في مختلف هده المجالات .

٢ - وطبقا للمعيار القانوني نجد :

ـ الفساد في المبادلات المشروطة ـ الفساد في المبادلات المفيدة بشرط

و يعاب على هذا التصنيف انه لم يراع الا الجانب القانوني في المبادلات فقط .

٣ - اما المعيار الثالث : فيصنف الفساد حسب انتماء الافراد المنخرطين فيه .

ـ فساد القطاع الخاص ـ الفساد العمومي

٤ - اما المعيار الرابع :فيصنف الفساد حسب درجته و هنا نجد

ـ الفساد العادي ـ الفساد الشامل

ويعاب على التصنيفين الأخريين أنهما سطحيان جداً

٢ . ٢ . ١ الفساد الاقتصادي:

يمكن تعريف الفساد الاقتصادي بشكل موسع بأنه القيام بعمل مناف للقوانين او الاخلاق يتم بواسطة شخص عند تقاضيه او الحصول على وعد بتقاضيه اموال داخل او خارج نطاق القنوات الشرعية بغرض الانتفاع الشخصي مقابل تقديم تسهيلات سرية دات صلة بالموقع لهذا الشخص لعملاء خارجيين .

و لهذا التعريف ابعاد متعددة اولها البعد القانوني الدي ينص على ان عمليات الفساد الاقتصادي هي جرائم يستحق مرتكبوها العقاب وفقا لنصوص القوانين القائمة .

ثاني الابعاد هو البعد الاخلاقي و يتلخص في عملية خيانة الامانة التي يكلف بها الشخص من قبل مجموعة معينة من الاشخاص سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ورغم ان لم تتوفر مسؤولية قانونية نتيجة فراغ قانوني فان الامر دائما لا يعفى من المسؤولية الاخلاقية .

اما البعد الاخير فهو البعد الاقتصادي او الاداري و ينعكس هذا البعد على مستوى الاداء و الفعالية الاقتصادية للمؤسسات ذات العلاقة بموضوع الفساد، حيث ان الشركة التي ينتشر بها هذا الداء ستصبح اقل فاعلية وتتناقص ثقة العملاء بها، فخيانة مسؤوليها للامانة المعلقة على عهاتقهم ستدفع العملاء الى التساؤل عن جودة السلعة التي تقدم لهم .

٢ . ٢ . ٢ الفساد السياسي :

هناك صعوبة في التفرقة بين الفساد الاداري و السياسي حيث ان الخط الفاصل بينهما لا يزال غير واضح جدا .

يختلف الفساد السياسي عن الفساد بصفة عامة في ناحية اساسية فالنوع الاول يتم اما في نطاق العمل العام او المجال العام بصورة كاملة او هو يجري في مساحات الالتقاء بين النشاطين العام و الخاص او بين المجالين العام والخاص (كأن يستخدم الساسة ما يتمتعون به من ميزات في السيطرة على الموارد النادرة لمبادلتها بصورة غير مشروعة مع اصحاب المشروعات الخاصة تحقيقا لمنفعة الطرفين) و هكذا فان الفساد السياسي يشير الى ظاهرة تكون فيها الدولة و موظفوها طرفا وحيدا او طرفا اساسيا في علاقة الفساد .

اما الفساد عموما فيتسع مجاله ليشمل انماطا اخرى من العلاقات تتم بعيدا عن نطاق العمل العام مع العمل الخاص (و من دلك على سبيل المثال المبادلات التي تجرى في المجال الخاص فحسب و تتخد صورة علاقات المنفعة المتبادلة بين افراد او بين جماعات منهم)[1] .

٢ . ٢ . ٣ الفساد الثقافي :

يستخدم مصطلح الفساد الثقافي لتوصيف حالة اية جماعة ثقافية تخرج عن الثوابت العامة ، و تعمد إلى تفكيك هويتها و خصائصها و المساس بمواضيع الطهر و العفة في ثقافتها .

---

(١) د . حنان قنديل _ التحول الى نظام السوق و الفساد السياسي في الصين « قضايا التنمية العدد ١٤» .

و في اعتقادنا ان الفساد الثقافي هو اخطر انواع الفساد على الاطلاق اذ ان نظيره اداريا كان ام ماليا فان ثمة اجماعاً على ادانته و تسن الدول التشريعات و القوانين لملاحقته و قطع دابره بينما يتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى " بحرية الرأي " تارة و بحرية الإبداع تارة أخرى رغم أن هذه الحرية لا تمارس الا لمساس الثوابت العامة .

ان ثقافة و قيم أي مجتمع لا تبنى بين يوم و ليلة بل تحتاج الى اجيال من اجل ان تجمع في منظومة اجتماعية سليمة . لكن خسارة هذه القيم والثقافة قد لا تحتاج بالضرورة الى اجيال من اجل ان تنهار ادا تعرضت لحملة منظمة لخلخلة هذه التركيبة الثقافية و اختراقها من الداخل .

و المستعرض لأساليب التغريب و الفساد يكتشف ان المشروع شامل متكامل يحاصر الثقافة و القيم الصالحة للامة العربية من جميع الجوانب وينفد عملية الهجوم من كل الجهات

هذه الشمولية و التكامل في عملية الافساد و التخريب الغربي تتمثل في مرحلتين رئيسيتن :

الأولى قتل كل مصادر الاصلاح و التربية الصالحة و القيم الرفيعة . .

الثانية دعم و تشجيع كل اشكال الفساد و التخريب من خلال الاعلام الدي يوجه الى افساد الدوق و القيم من خلال عملية الهاء و تهميش للوعي و الفكرو إنشاء المحطات الفضائية من اجل تشجيع الانحراف و الحرص على البرامج ذات طابع المجون .

و لعل اكثر الأساليب تأثيرا في تنفيد عملية انفلات القيم و المثل على مستوى المناهج الدراسية تتمثل الخطوة في احكام الطوق على كل مصادر

التلقي في ظل مناهج مستوردة من الغرب ينشا خلالها الطالب على مفاهيم و مبادئ العلمانية يهدف إلى صياغة شخصية مائعة .

٢ . ٢ . ٤ الفساد الأخلاقي :

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على انتشار الدعارة و الخلاعة و انحطاط القيم و حلول العادات و الادواق و القيم الغربية الماجنة على مستوى العلاقات الاسرية بدلا من العادات و الاذواق و القيم الوطنية .

قد يكون هناك تماسك في البناء الاجتماعي رغم الفساد السياسي والاقتصادي ، و قد كانت قوة البنية الاجتماعية متمثلة في اسرة مستقرة وصلة رحم و عائلات متضامنة و ذوق اخلاقي سليم و قيم عالية و كان دلك بمثابة البنية التحتية المناسبة لأي تطور حضاري ولكن الفساد الأخلاقي قد لايذر من ذلك شيء .

٣ .مفاهيم الشفافية و النزاهة و المساءلة في القطاع الخاص:

٣ . ١ النزاهة و الشفافية :

ان الكلام عن النزاهة و الشفافية يعني التعرض الى الفساد بمختلف اشكاله : فالاهتمام المتزايد بمكافحة الفساد على مختلف المستويات المحلية او العالمية و في مختلف القطاعات العامة و الخاصة بدأ يظهر على شكل منظم خلال العقد الاخير و تزامن هذا مع الدعوة الى انشاء منظمة الشفافية الدولية و التي انشئت بالفعل سنة ١٩٩٣ باعتبارها هيئة غيرحكومية لا تعمل من اجل الربح و قد رفعت هده المنظمة الدولية شعارا لها تحت تسمية « الاتحاد العالمي ضد الفساد » و تكرس جهودها للحد من الفساد و

هي تعمل على تقوية قيادة المجتمع المدني و تصوغ تحالف يقوده المجتمع المدني و يضم دوائر الاعمال و القطاع الخاص و الحكومات كما تعمل على بناء قاعدة من المعرفة و الثقافة و تكريس النزاهة بين مختلف الفاعلين .

٣ . ١ . ١ الحكم الجيد (Corporate Governance):

او الادارة الجيدة للقطاع الخاص وللشركات حيث بقدر ما توحي كلمة الحكم الجيد بالسلاسة و التيسير بقدر ما يكتنفه الكثير من المطاطية و اللبس و الغموض .

و تعني الـ Governance بالدرجة الاولى بالاليات و الضرورات والعلاقات و المؤسسات المعقدة التي بواسطتها يتبنى المواطنون والمجموعات مصالحهم و يمارسون حقوقهم و يقومون بواجباتهم و الحكم الجيد يتحقق بالمشاركة و الشفافية و المساءلة و كدلك من خلال احترام القانون من حيث المجالات التي يغطيها وخاصة القطاع الخاص فالقطاع الخاص هو الدي ينتج الارباح و يخلق الوظائف ، في حين يعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي و الاجتماعي .

و مفهوم الحكم الجيد لدى القطاع الخاص لا يعمل في فراغ و لكنه مفهوم مصاحب و ملاصق لمفهوم العولمة و التي تستهدف بالاساس ازالة الحدود و الحواجز الثقافية و العسكرية و السياسية و الاقتصادية ، و يثور التساؤل هنا حول ما ادا كان اقتصاد السوق يوفر الاطار الافضل للحكم الجيد ، أي يسمح بتحقيق عنصري الشفافية و المساءلة ، و هل يساهم اقتصاد السوق في الحد من الفساد

ام انه يشجع على حدوث اختلالات فيه ، و هل تكمن المشكلة في

توفر حكم جيد في القطاع الخاص أي مواءمة القطاع الخاص لأدواره بما يتفق مع امكاناته و فعاليته .

ان القطاع الخاص باعتباره من مؤسسات الحكم الجيد من المفترض ان يكون هناك تضافر بينه وبين المؤسسات الاخرى التابعة للدولة والمجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المستدامة و دلك بخلقها الظروف الملائمة من أجل تحقيق الحكم الجيد و تحقيق التوازن الافضل بين القطاع و الخاص وباقي القطاعات .

و استخدام الـ Governance او الحكم الجيد في المجالات التحتية يوحي لنا بأنه يقدم الحل السحري لكل المشكلات التي تعتبر عمل كل الاجهزة .

و ينظر إلى مشاكل مؤسسات الحكم الجيد بما فيها القطاع الخاص باعتبارها مشكلات تقنية ، فهل يستطيع الحكم الجيد ان يقدم حلولا لمشكلات الفساد في هده المؤسسة .

و ادا كان انتشار ظواهر الفساد يعود في جزء كبير منه الى اختلال ميزان القوة ، لدلك فان احد تعريفات حسن الحكم هو ممارسة القوة في مجموعة متنوعة في محيط و بيئة المؤسسات بهدف التوجيه و السيطرة و تحديد وتنظيم الانشطة بما يخدم المواطنين . .

و هناك ثلاثة مفاهيم مرتبطة بهذا المفهوم :

١ - المساءلة : و تعني كفاءة ممارسة النفود و التأثير على المحكومية .

٢ - الشفافية : و تساعد على وجود قنوات و اليات لضمان وصول الافراد الى صانع القرار .

٣- الشرعية : و تشير الى الحق في الممارسة الحرة في إطار الشرعية القانونية و الاخلاقية .

وحسب جيمس ولفنسون« مدير سابق بالبنك الدولي فان الحكم الجيد او حسن ادارة الشركة اليوم هي بنفس اهمية حكم الدولة بالنسبة للاقتصاد العالمي »

و ينشط النقاش محليا و عالميا عن الادارة الجيدة او الحكم الجيد للشركات و القطاع الخاص في وقت محوري بالنسبة لتطور المجتمع والاقتصاد يات القومية و ذلك من خلال :

- توجه حكومي اداري نحو تقليص حجم الادارة و تخصيص بعض المؤسسات العامة سواء في الملكية او في الادارة .
- بداية التوجه و الاهتمام بالدور الاجتماعي للشركات و القطاع الخاص او مبدأ مشاركة المواطن
- المواطنة الجيدة (Corporate Citizenship)بالضافة الى الدور المركزي للقطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية .

٣ . ١ . ٢ العلاقة بين الفساد و الحكم الجيد :

هل يساعد الفساد على توفر شروط الحكم الجيد المتمثلة في الشفافية والمسألة و الكفاءة .

لا يمكن الحكم على العلاقة بين الفساد و الحكم الجيد بأنها علاقة عكسية أي انه كلما زاد الفساد تناقصت الكفاءة و اختفت المساءلة ، و بنفس المنطق لا يمكن القول بأنه كلما زاد الفساد كان دلك مؤشرا على زيادة الكفاءة وحدوث المساءلة .

فإذا تم طرح مناقصة على سبيل المثال فمن المتوقع ان تشهد الساحة منافسة كبيرة للحصول على هذه المناقصة كما انه من المتوقع ان يتم تقديم عمولات و رشاوى لتسهيل منح العقود و الفوز بالمناقصات بما يضمن حصول الفاعل الافضل على المناقصة و بهذا الاسلوب يمكننا ضمان والحفاظ على عنصر الكفاءة[1]

وينشط النقاش محليا وعالميا عن الإدارة الجيدة أو الحكم الجيد للشركات والقطاع الخاص في وقت محوري بالنسبة لتطور المجتمع والاقتصاديات القومية وذلك من خلال

- توجه إداري نحو تقليص حجم القطاع العام و تخصيص بعض المؤسسات العامة سواء في الملكية أو في الإدارة .
- بداية التوجه والاهتمام بالدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أومبدأ مشاركة المواطن .

٣ . ١ . ٣ أهمية الشفافية و المساءلة في القطاع الخاص :

تشير الاستراتيجيات التنموية إلى موقع مهم لدور القطاع الخاص في رسم وتحديد معالم المسار التنموي ، و بطبيعة الحال يتضح هذا الدور جليا في البلدان النامية من خلال دعم بعض التوجيهات و اليات الحكم الجيد والقيادة الرشيدة كأحد الابعاد المؤسسية للتنمية من خلال دعم الشفافية والمساءلة و ضمان انسياب المعلومات و استقلالية المنظمات التي تقود الى حسن الحكم من منطلق الرؤية المعاصرة لشروط التنمية .

و تجدر الإشارة هنا إلى انه بالرغم من تنامي الإحساس بضرورة ترسيخ

(١) peter ward , cooruption ,development inequality pp 17

الشروط الملائمة للتنمية الا ان هده المبادئ شهدت تراجعا ملحوظا في تطبيق هده الشروط بما يقلل من فرص حسن الحكم و الشفافية و المساءلة هذا الى جانب تعرض هده الدول الى سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالي و من بينها ضعف الاسس الاخلاقية للسوق و دلك نتيجة المبادئ الليبيرالية الداعية الى ان المصلحة الفردية تمثل الحافز الاساسي للنشاط الاقتصادي وقد أدى هذا الواقع في مجمله الى تنامي ظاهرة الفساد بكل ابعاده التي تعد احد محصلات فقدان الشفافية و نقص المساءلة و دلك بسبب الضعف في التغلغل في الاسواق نتيجة ضعف التنافس و اقصاء صغار المنافسيين .

و على هذا النحو تمثل معادلة الفساد على النحو التالي :

الفساد = احتكار القوة + الافتقار الى الشفافية _ المساءلة

فكل الدراسات التي تناولت بالفحص و التحليل ظاهرة الفساد توصلت الى نتيجة مهمة مفادها ان استفحال الفساد يرجع دائما في احد جوانبه الى احتكار القوة اضافة الى تدني مستوى الثقافة و تراجع نطاق المساءلة .

و على هذا النحو فان المواجهة الحقيقية للفساد تقتضي توفر المعلومات عن طرفي هده العلاقة و تغدية المواطن بهده المعلومات بحيث يتمكن من التعرف على حقوقه و واجباته الى جانب الالمام بمختلف القوانين لمكافحة الفساد .

و يثير هذا الواقع اهمية الثقافة كأحد أهم الشروط الأساسية للتنمية وان كان الواقع يشير الى صعوبة الالمام بهذا المجال نظرا لصعوبة الحصول على معلومات و البيانات المتاحة بسبب ارتفاع كلفتها و صعوبة الحصول

عليها خاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي تمكن من تحليل و اثبات واقعة الفساد .

و في اطار العوائق و المحادير يشير البعض الى استراتيجية اكثر طموحا و تأثيرا على المدى البعيد تتمثل في محاولة تغيير الاتجاهات و دلك من خلال الحملات الاعلامية لرفع المستويات الثقافية بها مما يؤدي الى اعادة صياغة المعايير الاخلاقية بحيث يتم التوصل الى تغليب المصلحة الخاصة . و هنا تبرز فاعلية كل من المستويات الثقافية و رفع مستويات المساءلة .

هذا لا يخفى بطبيعة الحال ان فاعلية القطاع الخاص في ظل الحكم الجيد تقتضي مناخا وبيئة تتسم بنزاهة القيادية و عدم التدخل السياسي في العمل المدني و عدم تسخير هذا الاخير في تحقيق مكاسب سياسية . و انما تسعى الى تحقيق اهذافها المشروعة .

٤ . أهمية الخصخصة في قطاع الاعمال

و تكمن أهمية الإدارة الجيدة و المسؤولية و الشفافية للقطاع الخاص في هذا المجال . في موضوعين اساسين هما :

اولا : كون المؤسسات المخصخصة سوف تكون في مرحلة انتقالية بين الملكية العامة حيث يفترض تأمين المشاركة و المساءلة الى الملكية الخاصة .

ثانيا : كون القوانين التي تنظم الخصخصة لا تقيم في العادة الية واضحة للمراقبة و المحاسبة و المساءلة او حتى حماية المواطن الدي سيتحول الى مستهلك .

و من الضروري في هذا الاطار العمل على تخصيص القطاع الخاص من الداخل و تحضير قنوات المراقبة الذاتية وتأكيد الشفافية و تعميمها من اجل كسب ثقة الشعب في عمليات البيع و الشراء .

و الخصخصة مصطلح يصف مجموعة مختلفة من السياسات التي تستهدف استعادة التوازن بين دور كل من القطاعين العام و الخاص و لهذا المصطلح ثلاثة مداخل .

الاول : نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص كليا او جزئيا .

الثاني : تحرير القطاع العام ككل و السماح بدخول القطاع الخاص الى مجال الانتاج جنبا الى جنب مع القطاع العام . و يتم دلك من خلال الغاء القيود على اقامة القطاع الخاص لمشروعات مع القطاع العام دون تدخل من الدولة لحماية القطاع العام .

الثالث : اشتراك القطاع الخاص مع القطاع العام في انتاج السلعة او الخدمة على ان تبقى الحكومة مسؤولة عن توفير السلعة او الخدمة ، و يمكن

ان يتم دلك من خلال مايسمى بالتأجير التمويلي لاصول القطاع العام (Leasing) او هي تلك السياسات التي تستهدف تحقيق الكفاءة من خلال الملكية الخاصة و إعمال قوى المنافسة

و هده السياسة تتضمن العناصر التالية :

١ ـ تحويل ملكية القطاع الخاص .

٢ ـ سيطرة القطاع الخاص على ادارة المؤسسة .

٣ ـ ضمان المنافسة بين المشروعات الموجودة في القطاع بغض النظر عن شكل الملكية .

و يمكن في اطار التعريف السابق تحديد اهذاف السياسات التخصيصية على النحو التالي :

١ـ الحصول على عوائد للحكومات بغرض استعادة توازن الميزانية العامة ، خاصة ادا كانت خسائر القطاع العام تمول من الميزانية العامة للدولة .

٢ ـ تحسين و رفع كفاءة الاقتصاد القومي و ضمان المنافسة بين المشروعات .

٣ـ تشجيع القطاع الخاص و الملكية الخاصة على نطاق واسع .

و من ضمن الاهذاف التي تتوخاها الخصخصة زيادة الإنماء في السوق العالمي و جني ثمار نظرية المزايا النسبية و التنافسية و ما يستتبعه ذلك من جدب لرؤوس الاموال الاجنبية ، و زيادة حصيلة الصادرات من القطاع الاجنبي النادر .

أما مسألة أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الكفاءة فهناك أربعة اسباب

رئيسة تؤدي الى زيادة الكفاءة من خلال الخصخصة هي :

١ـ الحد من استخدام القطاع الانتاجي لتحقيق اهذاف غير اقتصادية مثل زيادة التشغيل او تخفيف الاعباء على محدود ي الدخل .

٢ـ الحد من التدخل الحكومي في ادارة المشروعات .

٣ـ احلال الحوافز و الاسس الاقتصادية المستندة الى معايير الكفاءة المترتبة على التراخي في رفع كفاءتها الانتاجية .

٤ـ تقليل العجز في ميزانية الدولة من خلال ايقاف الدعم المالي لميزانيات الوحدات الانتاجية الغير المربحة للقطاع العام ، بحيث تنصرف الدولة الى القيام بمهامها الرئيسة فقط .

و قد يرى البعض افضلية الخصخصة غير المباشرة بمعنى عدم بيع القطاع العام و لكن محاصرته ، أي اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص و تشجيعه بالعطاء من المزايا و المناخ الملائمين للاستثمار الجيد إلى أن يشتد عود القطاع الخاص و تقوى اهميته في الاقتصاد و يسيطر تدريجيا على النشاط الانتاجي .

و لكن هناك شبه اجماع على ان هده الطريقة لم تنجح في العديد من الدول نظرا لان القطاع العام يخلق فئة مستفيدة منه ، تجعل من تلاشيه تدريجيا امرا غير وارد خاصة و ان القطاع العام في الدول النامية ، قام نتيجة للتدخل المباشر للدولة في الملكية و استمد مقومات بقائه من سلطة الدولة .

و يجدر بنا القول ان سياسة تشجيع القطاع الخاص هي سياسة تمهيدية ولازمة تسبق الخصخصة ، خاصة و انه ليس من المتوقع نجاح برامج الخصخصة بين عشية و ضحاها ، و لكن لابد من توفر فترة انتقالية توفر اليات ومناخا ملائما للاستثمار للقطاع الخاص خاصة و ان تطوير و تكوين

طبقة من المنظمين يحتاج على الاقل الى عقدين من الزمن حتى و لو تم توفير مصادر التمويل في القطاع الخاص ، اد انه ليس من المتوقع من القطاع الخاص ان يرتاد افاقاً استثمارية جديدة دون ان يخوض بنفسه تجربة انشاء المشروعات و يجني ثمرة نجاحها ، على ان تسبق هده المرحلة ازالة التشوهات الهيكلية و ضمان المنافسة العادلة بين القطاعين العام و الخاص دون تدخل من الدولة في ادارة المشروعات .

و لكن يجب الاشارة الى ان اهمية القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية لا يمكن ان تلغي دور الادارة و الدولة اد انه من المتفق عليه ان للدولة دورا يجب ان تلعبه بالذات في الحالات الاتية :

١ـ ضعف التجربة التاريخية للقطاع الخاص و ضيق نطاق السوق المحلي مما يشجع على قيام الاحتكارات .

٢ـ ضألة قدرة عناصر الانتاج على التنقل و تردي مستوى المرافق العامة .

٣ـ وجود مجالات استثمارية استراتيجية يصعب على القطاع الخاص التدخل فيها بشكل كامل مثل النفط و الصناعات الحربية .

٤ـ للدولة دور اساسي في ادارة و ملكية المرافق العامة و هذه المرافق دات شخصية قانونية و شخصية مستقلة فهي بطبيعتها احتكارية تمثل قطاع الاعمال المملوك للدولة . .

٥ـ قصور الاسواق اذ كثيرا ما تبعد الاسواق عن كونها اسواق تنافسية فيما يتعلق بانتاج السلع العامة و التي تتمتع بخاصية الاستخدام المجاني وذلك بالاضافة الى المشروعات التي تنتج وفورات خارجية عالية .

٤ . ١ بعض آثار الفساد في القطاع الخاص

يتفشى الفساد في القطاع الخاص في الكثير من الدول النامية في كافة انحاء المعمورة و الفساد يوهن ثقة الجمهور في المؤسسات الاقتصادية الخاصة، كما يؤدي الى انتهاك سيادة القانون و يهدد التنمية و الديمقراطية و تشمل هده الممارسات الفاسدة في القطاع الخاص ، الرشوة ، الوساطة و المحسوبية (المتمثلة في ارساء العقود على الاصحاب و المؤيدين) و اساءة استخدام المعلومات في عمليات بيع و شراء الاسهم .

و يعم الفساد في القطاع الخاص عندما تكون الاسواق متميزة بهياكل قانونية غامضة ، وتكون سيادة القانون فيها معطلة و حيثما تسمح القوانين بممارسة السلطة عن طريق الاحتكار ، و التي لا تخضع لرقابة و سيطرة .

و إحدى صور هذا الفساد في المناقصات العامة :

٤ . ١ . ١ الفساد في المناقصات :

و يتفشى الفساد في هذا النوع من العمليات في الكثير من الدول النامية خاصة، و كثيرا ما تتضمن المناقصات ابرام عقود كبيرة مع موردين من القطاع الخاص كما تتطلب درجة عالية من التفاعل بين مختلف الموردين فتزداد فرص و دوافع الفساد زيادة كبيرة .

فكلما استمر انكماش ميزانيات القطاع العام في اقتصادات الدول النامية و المتحولة ، ازداد تطلع الجهات الحكومية الوطنية و المحلية نحو القطاع الخاص ليوفر ما يلزمها من سلع و الخدمات و يتم الحصول على مثل هده السلع و الخدمات عادة عن طريق المناقصات العامة ، حيث تتعاقد احدى الجهات الحكومية مع احدى شركات القطاع الخاص لتوفير سلعة معينة

اوتقديم خدمة معينة مقابل اتعاب او رسوم وفقا لشروط و اوضاع قانونية يتضمنها عقد مبرم بين الطرفين .

هده العملية التي تنتهي عادة بقيام الجهة الوصية بإرساء العقد تشمل الخطوات الهامة التالية :

- تحديد متطلبات المناقصة .
- تحديد الميزانية التقديرية .
- مناقشة العطاءات .
- دراسة العطاءات .
- منح العقد بصفة نهائية على اساس معايير التقييم و مقاييس الاداء المحددة .

و في الكثير من الاحوال تسعى الجهات الحكومية الى موردين من القطاع الخاص لضمان الحصول على سلع و خدمات دات جودة افضل و بتكلفة اجمالية اقل او بمعنى اخر الحصول على قيمة اعلى مقابل ما تدفعه من اموال و في ذات الوقت تسعى الجهات الحكومية الى تنظيم عمليات التوريدبقصد تقصير مدد التسليم و الاداء و تقليل التكاليف الادارية الا ان هذه الاهذاف لا يمكن في الغالب تحقيقها الا بارساء العملية بصفة تنافسية حقا و بموجب نظام يحتوي على ارشادات واضحة و يضمن للمناقصات العامة ككل الشفافية و الكفاءة و الاقتصاد و المحاسبية و النزاهة .

ولما كان مجال المناقصات العامة هو احد المجالات الرئيسة التي تحدث فيها تفاعلات مالية ما بين القطاعين العام و الخاص فانه اصبح المرشح الاساسي للفساد و الواسطة و المحسوبية و الرشوة بكافة اشكالها و لذلك اصبح مجال المناقصات العامة مستهدفا من مختلف المبادرات الوطنية والدولية و المتعددة الاطراف التي تناهض الفساد و تشعر بوجود حاجة كبيرة الى الاصلاح .

و في الكثير من الدول يأخد دعاة الاصلاح و مناهضو الفساد موقفا كليا تجاه مبادرات الاصلاح و مناهضة الفساد في المناقصات العامة و تشمل هده التوجهات الكلية :

- وضع مستويات أعلى من المعايير الاخلاقية بالنسبة للمسؤولين عن المناقصات العامة .
- اصدار قوانين تكفل حرية المعلومات .
- الافصاح عن الممتلكات .

و بالاضافة الى ذلك تزداد هيئات المراقبة و المراجعة قوة وتكتسب المزيد من السلطة .

وقد يظهر الفساد بكافة صورة في كل مرحلة من مراحل المناقصة .

٤ .١ . ٢ الغش و غياب الامانة السوقية

تشير العديد من الارقام الى نموذج غياب الامانة في الاسواق كظاهرة الغش في الانتاج (سوء الانتاج) لدى القطاع الخاص بالاضافة الى السرقة في البيع و عدم الصدق في العقود والمعاملات الاقتصادية من بيع وشراء وايجار و مضاربة و ما شابه من الوان التعامل السوقي التي هي عقود طرفين او اكثر ادا حكمها الصدق في التعامل ، و عدم تجاوز حقوق الاخرين والتزام كل طرف بما يقضيه العقد ، فان التعامل الاقتصادي و التجاري سوف يكون ناشطا و فاعلا و بعيدا عن الخداع و الاعتداء و الغبن و التدليس و ما شابه ذلك من الوان التعامل غير الامين مما يعودعلى السوق و القطاع الخاص الخاص بمزيد من الاموال و القدرة المالية و زيادة الانتاج و التداول في نوعية الانتاج الجيد و التنافس في هذا الاداء ، و ينعكس دلك على شيوع قيم الثقة

و الصدق في المجتمع مقابل قيم الجشع و الظلم و الاعتداء و عدم الثقة بين افراد المجتمع ، وهي من المسائل المهمة في حفظ المجتمع و استقراره في مقبل قيم الظلم و الغش التي تؤدي الى زعزعة الروابط الاجتماعية و تماسك المجتمع و تهديد استقراره ، و هو اوضح صور الفساد في الارض .

٤ . ١ . ٣ فقدان الأمن :

إن الشعور بالحماية و الأمن و الشعور بالاطمئنان من الحاجات الأساسية في أي مجتمع و فقدانه بأي صورة تحول الجميع إلى مجموعة كيانات متشرنقة حول نفسها ، تسعى لحماية نفسها و الدفاع عن مصالحها .

إن شيوع ظاهرة الاعتداء و التجاوز و القتل يجعل المجتمع في رعب دائم ، و خوف على الحاضر و المستقبل مما يجعل الحياة بدون أمل ، و غير قابلة للتطور .

٤ . ١ . ٤ الفساد في نقض العهود والمواثيق

إن للعقود أحكاما خاصة ، تكشف عن الحرص في إنفاذ العقود والإيفاء بها و الالتزام بمضمونها و تحمل آثارها و تبعاتها .

العقود و العهود ظاهرة اجتماعية ملازمة للإنسان ، يحفظ بها الإنسان و جوده ، و يحتمي بها لتدبير معاشه و أمنه و وجوده ، و لذا تحتل العقود مكانة خاصة .

فالعقود و العهود تارة تكون بين الأفراد لشؤون شخصية و فردية ، وتارة تكون بين أمم و دول و تخص مصالحها و آثارها مجموع الأمة ككل ، و ثالثة تكون بين افراد الأمة كقانون و عراف و عقد اجتماعي يلزم الجميع به .

أما ما يتعلق بموضوع بحثنا وهو الفساد ، و ارتباطه مع موضوع نقض العقود و العهود ، سواء كانت فردية أو أممية أو اجتماعية ، فيمكن القول أن مواضيع كثيرة أثيرت حول الفساد وعلاقته بنقض العهود في القطاع الخاص، بغض النظر عن نوعية هذا الاقتران ، هل هو من باب التلازم أو التضمن، و على أي شكل كان . المهم في الموضوع أن نجد في نقض العهود و العقود فساداً في الأرض .

و معنى الفساد الذي أشرنا إليه في مضامينه هو حالة الخراب و التفكك و ضعف الارتباط التي تسود المجتمع ، و التجاوز على حقوق الآخرين، التي من مجموعها نجد فيها نقضا لعهد و عقد بين الناس أو بين الأفراد .

من هنا يمكن القول أن نقض العهود و العقود بأي شكل كان هو فساد في الأرض ، و خراب لذلك المجتمع أو المؤسسة يمكن لنا أن نستشف مستقبل و مصير أي مجتمع من خلال هذه الظاهرة المريضة أي عدم الإيفاء بالعقود فنحكم على نهايته و مآله .

٤ . ١ . ٥ سلطة الفساد والفقر:

سلطة الفساد ، مصدر الشر ، والفقر أحد عوارض الفساد والسلطة الفاسدة تصنع الفقر وتعيد إنتاجه واستثماره خارجيا ، فتتحول الحقوق إلى هبات وعطايا تستوجب الشكر .

إن الفقر يتمثل في التجريد من الامتلاك . و إلغاء أحقية الكسب فإذا ما دققنا في مختلف الدراسات نجد أنها تربط بين الفساد و الفقر فكلما زادت رقعة الفقر ، اشتداداً يكون أحد مظاهره الفساد

كما أن الفساد يؤدي بالضرورة لتدهور الوضع المعيشي لأي مجتمع وهذه المؤشرات تدل على ذلك .

درجة الفساد ومعدل متوسط الدخل الفردي . حيث تشير الدراسات أن الفساد ينتشر اكثر في المجتمعات التي تعيش تحت خط الفقر وبالتالي الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يكفي لسد حاجياتهم ورغباتهم الأساسية من السلع والخدمات وتعليم وسكن .

ومقارنة بحجم الاستهلاك نجد تدني دخل الفرد ونلاحظ أن حجم استهلاك الفرد من سلع وخدمات صحية وتعليمية واتصالات ومواصلات ضعيف للغاية وهذا يخلق مشاكل صحية واجتماعية .

يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع مستويات الأسعار للسلع والخدمات و هذا يعود إلى ارتباط الأسواق بظاهرة الفساد و استشرائه فيه .

كما تفيد الكثير من الأبحاث عن مدى ارتباطه بدلالة توزيع الدخل مع درجة الفساد فكلما كان الدخل متدنيا زادت درجة الفساد و الظلم فالفساد يولد أغنياء جدد بالإضافة إلى الأغنياء القدامى و مقابل ذلك تزداد الطبقات الأخرى فقرا إلى درجة أن فئات المجتمع في بعض الحالات تصبح في حالة تناحر و هذا يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة تؤثر على الاستقرار الاجتماعي و السلم المدني .

٤ . ١ . ٦ الآثار الاقتصادية للفساد :

أما عن الآثار الاقتصادية للفساد فهو ذات جانبين أساسيين جانب مباشر و جانب غير مباشر .أما عن الجانب المباشر لأثار الفساد الاقتصادية فيتمثل في الضرر الاقتصادي المباشر على الشخص الذي يدفع رشوة لتخليص مصالحه أو مهامه من ناحية .

و الضرر المترتب على اقتصاد التنظيمات الاجتماعية و المجتمع نتيجة

تقديم الرشوة من العملاء و حصولهم على عطاءات اقل من قيمة الشيء المطروح للعطاء و المزاد و المناقصة .

أما الجانب غير المباشر من الآثار الاقتصادية فيتمثل في إضعاف إمكانية الأشخاص الذين يضطرون لتقديم رشاوى من ناحية و تعويض اقتصاد المجتمع و الأرباح المحتملة للهذه الشريحةمن الناس التي تحصل على مكاسب جراء تقديمهم رشاوى وهو ما يندرج في إطار الآثار الاقتصادية للفساد.

٤ . ١ . ٧ الواسطة : أكثر من الفساد

تشير الدراسات أن أكثر أنواع الفساد انتشارا في البلدان العربية هي ظاهرة الواسطة و رغم توسيع تعريف للفساد فهو لا يكاد يغطي كل أنواع الواسطة التي تعتبر ظاهرة منبثقة من مفهوم الوساطة كوسيلة للتواصل وحل النزاعات في العشائر ومتقاربة مع أنواع الفساد الأخرى كالمحسوبية والمفاضلة .

وبالأكيد تجذرها في المجتمعات العربية أدى إلى تطبيعها وتعميمها في الممارسات اليومية الأمر الذي حولها إلى وسيلة طبيعية وضرورية للتفاعل و الانخراط في المجتمع . وهنا يكمن تميزها عن المحسوبية والمفاضلة ، فهي ليست الاستثناء بل القاعدة حيث أن لها استعمالات مهمة في المجتمع فيحتاج المرء إلى الواسطة لكي لا يخدع في السوق أو الحصول على وظيفة أو في حل النزاعات والدعاوى القضائية أو التسريع في معاملة رسمية ، ويرى البعض أن مفهوم الواسطة يتقاطع مع الكثير من العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الإيجابي كالتوسط والتحكيم وتنمية العلاقات العامة .

ويقسم كاينغهام[1] و سرايره صاحبا اشمل دراسة للواسطة إلى نوعين

الأول : تحكيمي

والثاني خدماتي وربوتي [2]

من الواضح أن النوعين متشابهان من جوانب عدة ومتفرعان بعضهما عن الأخر كما لا يخفي أن الطابع الإيجابي يغلب على الأول وأن الطابع السلبي يتلازم ومعظم حالات النوع الثاني .

كما يرى البعض الأخر من علماء الاجتماع أن الواسطة هي وسيلة اجتماعية تعتمد لإصلاح العلاقات أو لبناء علاقات جديدة وتكون النتيجة المساومة أو التنازل المتبادل لخلق مشروعية للعلاقة بين الطرفين كما تعتمد الوساطة من الأقارب والأصدقاء والزعماء والنافذين السياسيين وأتباعهم ومؤيديهم وحتى معارفهم

٤ . ١ . ٨ بعض الآثار السلبية الأخرى للفساد :

- إن أول و أهم آثار للفساد على الحياة الاقتصادية و السياسية هو تعميم الظاهرة و اعتبار ممارسة الفساد من الشروط الأساسية للاستثمار . و من البديهي أن مجرد إشاعة هذا الأمر يضعف الاستثمار الخارجي .
- ارتباط اسم بعض الشركات بممارسات فاسدة أو غير شفافة مضرة باستثمارات تلك الشركات في الخارج .
- ارتباط بعض الشركات بممارسات الفساد يؤدي بضغوط خارجية اقتصادية أو سياسية كما هو الحال في موضوع تبيض و غسيل الأموال .

---

(١)كاينغام-واسطة- القوة الخفية في الشرق الأوسط .

(٢)Cunningham and Sarayrah _Hidden force in middle Eaot.

- تشويه دور الشركات الفاسدة لدى الناس و المستهلكين مما يؤدي إلى السعي للحصول على الخدمة بطرق غير نظامية.

- انتشار الرشوة و تعود الناس على أخذها أو إعطائها و قبولها مع ما فيها من ظلم و جور إضافة إلى تفشي الكسب الحرام بين الشركات والمواطنين.

- الهدر و عدم الكفاءة الاقتصادية مع زيادة تكلفة الخدمات و السلعة.

- الإضرار بتنمية المجتمع و قتل الروح المعنوية للأفراد مع شعورهم بالظلم و عدم القدرة على الحصول على حقوقهم.

يجب أن تتوافق هذه المشاريع في البدء بتطبيق النزاهة و الشفافية في عمل الشركات و اذ لا ينفع الاستثمار في الميدان الاجتماعي لتسويق صورة معينة للشركة حين تفتقد ممارساتها إلى النزاهة وعدم الخلو من الفساد.

و في الحقيقة تترافق صورة المسؤولية الاجتماعية مع المسؤولية السياسية و الإدارية للشركات و القطاع الخاص فيؤدي دعمها للتنمية إلى توقعات معينة لسلوكها من قبل المجتمع حيث تعمل.

إن الممارسات للشركات الضبابية أو الفاسدة تعرض مصداقيتها تجاه مستهلكيها الذين لن يثقوا بشركة تمارس الفساد في عملها.

المسؤولية الاجتماعية مبدأ ضروري لا شراك القطاع الخاص في تنمية المجتمع الذي يعمل فيه و قد توسعت في الأعوام الأخيرة رقعة القطاع الخاص و بدأت تتزايد أهميته في دعم المشاريع الإنمائية.

وجود كفاءات غير مؤهلة و استئثارها بالمناصب و المناقصات استنادا لعلاقاتها الشخصية و صلاتها مما يعطي الفرصة لتسرب الكفاءات الجديدة.

سعي ضعاف النفوس إلى تقليد المنحرفين إداريا و عدم الخوف من العقوبة بسبب التهاون .

انتشار الواسطة و اعتماد المقتدرين عليها و ضياع حقوق غير المقتدرين .

تبادل المصالح بين المسؤولين والاعتماد على العلاقات الشخصية والمصلحة الفردية .

إصرار الموظفين على التمسك بالإجراءات العقيمة و تعطيل مصالح الناس بسببها .

٥. بعض صور فساد القطاع الخاص العالمي :

لا أحد يعرف بالضبط نسبة الفساد في الاقتصاد الدولي و لكن بحسب تقديرات البنك الدولي يبلغ مجموعه السنوي ٨٠ مليار دولار من دون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف بها و أشكال الفساد الصغيرة الشائعة خصوصا في البلدان النامية .

و لا يزال الفساد يشكل معطى اقتصاديا مثله مثل غيره في المبادلات الدولية و لو ان الظاهرة تفاقمت في بعض بلداننا العربية منذ العهد الاستعماري .

و الأمر من هذا أن بعض الأوساط من رجال الأعمال الغربيين يميلون الى اعتبار الفساد في بلدان العالم الثالث ظاهرة ثقافية لا يمكن تجاوزها .

وفي منتصف السبعينات أدى الارتفاع الكبير لاسعار البترول إلى وضع بعض الدول في خطر العجز التجاري ، وحلت إيديولوجيا البيع محل النظام الأخلاقي المتهافت و باقي الاعتبارات الإيديولوجية .

و من اجل تعويض النقص في قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق

الخارجية عام ١٩٧٧ سمحت بعض الحكومات الأوربية بممارسة الرشوة التي أطلق عليها رسميا اسم العمولة طالما أنها تدفع إلى متعامل أجنبي .

و من وقتها أضحى متاحا دفع رشوة شرعية بهدف التغلب على المنافسين ودلك بفضل خدعة ضريبية تؤدي بكل بساطة إلى حسم الرشوة من حساب الضرائب المتوجبة .

و بموجب إعلان صادر عن المديرية العامة للجمارك المخولة لمراقبة عمليات صرف العملة سمح للقطاع للصناعي الخاص أي غير الحكومي بدفع جزء من متوجباته المالية بموجب حساب يفتح عموما في بلد ثالث أو في بلد الشاري و أدرجت هده العملية تحت عنوان النفقات التجارية الاستثنائية .

من جهة أخرى و في مجال تصدير الأسلحة حيث الرشوة هي القاعدة كان على القطاع الخاص المرور عبر مؤسسات عامة تسمى " مكاتب " تقوم بتوزيع العمولات مقابل رسم تستوفيه .

في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول تشرع الفساد في التجارة الدولية كانت الولايات المتحدة تسلك الاتجاه المعاكس تماما و جاء قانون مكافحة الفساد الفيدرالي عام ١٩٧٧م ليجرم أي رشوة لموظف رسمي أجنبي ولكن في الواقع كما توضحه الكثير من الدلائل في أن القطاع الخاص استمر من خلال المؤسسات المعروفة اصطلاحاً بالجنات أو الملاذات الضريبية ، وبالفعل فان الحكومة الأمريكية تساعد التصدير بتشجيع إنشاء شركات في الجنات الضريبية .

و تشكل هذه المؤسسات المدعومة و المسماة شركات المبيعات الخارجية (Foreig Sales CorationS قاعدة نظام سري يؤمن دفع العمولات للخارج .

و مع أن العديد من الشركات ضبطت بالجرم المشهود فان نظام المصالحات القانونية قدسمح بالحد من الملاحقات .

وينسب إلى أحد المهتمين بالموضوع قوله « لقد أدى مجموع هذه الوقائع إلى أن عدد الشركات الملاحقة بتهمة الإفساد ضئيل في الولايات المتحدة . إنها بضع عشرات » .

أما تأثير قانون مكافحة الفساد على أرباح الصناعة التصديرية الأمريكية فكان ضعيفا و لم يتجاوز المليار دولار خلال عشرين عاماً .

انخرطت التجارة الدولية طوال عقود ضمن إطار علاقات الشرق والغرب و قد سعى كل معسكر إلى الاحتفاظ بزبائنه و منعهم من الانتقال إلى معسكر الخصم لكن المعطيات تغيرت مع سقوط جدار برلين و انفتاح البلدان الشيوعية السابقة و الدول الدائرة في فلكها ، فأضحت التجارة الخارجية حلبة صراع تطغى عليها المصالح الاقتصادية فقط و خصوصا في مجال الأسلحة و البناء ففي أوربا الشرقية و البلدان الشيوعية السابقة وفرت الورش الكبرى و الأسواق الصناعية و العقود الكبيرة فرصا لتقاضي عمولات طائلة ، وأخضع لنظام العشر جميع الصفقات المرتبطة بالقطاع العام، من التسلح إلى النفط والطاقة والنقل إلى درجة بدا معها الصناعيون يدركون أن العمولة باتت تطغى على الربح المرتجى .

في بعض البلدان وصلت الرشوة إلى مستويات مفرطة و كافية للتعريف بالشركات المصدرة ـ أو على الأقل هوامش ربحها ـ للخطر فالعمولات تجاوزت الأرقام القياسية منذ سنوات عدة ووصلت إلى أعلى معدلاتها في قطاع التسلح حيث الفساد هو القاعدة اذ أن الصفقات الضخمة تصل إلى ١٠٠ و ٢٠٠و ٥٠٠ مليون دولار إن لم يكن اكثر ، أما العمولات التي

تروج نسبتها في البلدان المتقدمة بين ٥ و ٦ في المائة فيمكن أن تصل إلى ٢٠ و ٣٠ وحتى ٤٠ في المائة .

تشير بعض الدراسات أن الفساد في القارة الأفريقية يكلف القارة ١٥٠ مليار دولار كل عام ، و قد وضع الاتحاد الإفريقي خطة لمكافحة الفساد الذي كما تقول الدراسة يضر اكثر ما يضر اشد الدول الإفريقية فقرا .

و الفساد غير مشروع في أي مكان في إفريقيا و لكنه منتشر في كل مكان و في ثنايا الحياة الإفريقية و يتراوح الفساد ما بين عدم دفع الرسوم والضرائب والعيش في مستويات لا تتناسب مع الدخول استغلال المناصب الرسمية للشراء والغش في المعاملات .

وقد ضرب الفساد أطنابه في روسيا حيث سجل مجلس الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠١ اكثر من ٢٣ آلف جريمة فساد واضحة و أوضح إن حوالي ٢٥٠٠ موظف ضبط وهم يختلسون أموال الدولة .

واصدق مثال شركة روسفورجين الروسية لتصدير الأسلحة التي تسببت إدارتها السابقة عبر منظومة من العقود الوهمية بخسائر للدولة بلغت ٤٠ مليون دولار .

أما في الصين فتشير بعض الإحصائيات أن في سنة ٢٠٠٢ثم التحقيق في ١٠٣ . ٢٠٧ قضية اختلاس و رشوة و غير ذلك من الجرائم الوظيفية .

في السنوات الخمس الأخيرة ظهرت قضايا خطيرة خارقة للانضباط ومخالفة القوانين في الدوائر الجمر كية .

٥ . ١ الفساد في المؤسسات العالمية

حتى منتصف التسعينات كان الفساد في الصفقات الدولية لا يزال مسألة محرمة ففي مؤسسات كصندوق النقد الدولي او البنك الدولي كان يشار إليه بحرفه الأول فقط في سياق الشكوى من كونه ظاهرة شبه ثقافية لا مفر منها في بعض البلدان ، لكن في الواقع بقيت الأمور على حالها إذ أن " أصحاب " البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يتصرفون كدول يتعاملون مع زبائن لهم صفة الدول .

لكن التطرق للمرة الأولى لهذه المسالة جاء على لسان السيد جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي بمناسبة الجمعية العمومية للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقدة في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٦ فبعدما وصف ظاهرة الفساد ب «السرطان » استنكر هذه الإهانة الموجهة للفئات الأكثر فقرا «والتي » تتحول إلى اكثر ثراء و تضاعف تكلفة جميع النشاطات فتخلق تفاوتاً كبيراً في استعمال الموارد العامة و تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وقد تقاطعت هذه المواقف مع إطلاق سلسلة من المناقشات داخل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لتحضير مشروع معاهدة لمكافحة رشوة العملاء الأجانب و في شهر ديسمبر ١٩٩٧ حيث بادرت ٢١ دولة إلى توقيع المعاهدة خلال اجتماع لوزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية . .

الخاتمـــة

لقد سال الكثير من الكلام على شعار مكافحة الفساد أو الإصلاح والمقصود منهما شيء واحد و بذلت جهود كثيرة جادة وغير جادة الا أن الفساد لم يتوقف و لم يكف عن الاستشراء، ما نشأ فاسدا بقي كذلك و زاد فساده و ما نشأ صالحا جرى إفساده و عزله و قد تعددت حملات الكلام عن مكافحة الفساد في كل البلدان العربية كما يحدث في أوقات الشدة حين تكشف المحنة مواقع الخلل.

فبعضهم يتحدث عن فساد الذمم المالية فيرد انه كل شيء أو انه أخطر من أي فساد، و بعضهم يتحدث عن الفساد الإداري أو الفساد التنظيمي، أو الفساد الأخلاقي و انحطاط مستوى السلوك و ما إلى ذلك، و الأخر يرى أن اخطر الفساد هو الفساد السياسي و ما يتبعه من تغييب للديمقراطية ومؤسسات صناعة السياسة و تنفيذها.

أما فيما يخص فساد القطاع الخاص فإن أهم مسالة بهذا الصدد ترتبط بإصلاح نظام المناقصات وخلوها من كل أشكال الفساد

و انطلاقا من أهمية أنشطة إصلاح نظام المناقصات ككل و مكافحة الفساد، فان دراسة الجوانب العملية في هذا النظام قد تزود دعاة الإصلاح و مناهضي الفساد بنظرة ثاقبة تساعد على تحقيق الأهذاف التي سبق ذكرها و هي تحسين الكفاءة و الشفافية، و النزاهة ففي مرحلة التخطيط للمناقصة ـ على سبيل المثال ـ يجب أن تكون هناك ضوابط للميزانية و ضوابط مالية منفصلة عن العمليات، و أن تكون شروط المناقصة خاضعة لمراجعة داخلية و رقابة عامة مشددة. و في مرحلة التقييم، لابد من وجود إرشادات

واضحة تيسر على المختصين في المناقصات و على موردي القطاع الخاص فهم الأدوار المطلوبة من كل منهم . ولا بد من إعطاء القطاع الخاص الفرصة لمناقشة الشروط المذكورة و نتائج عملية التقييم . و أخيرا ، لا بد في مرحلة الإرساء و تنفيذ العقد من تطبيق الضوابط المالية و إجراءات المراجعة والتدقيق اللازمة لحماية المرحلة الأخيرة من عملية المناقصة بصفة متكاملة .

أوردنا فيما سبق بعض الأفكار المتعلقة بمناهضة الفساد في سياق إصلاح نظام المناقصات . و رغم انه ليس من المحتمل أن تجد نظاما للمناقصات يخلو تماما من جميع أشكال الفساد ، إلا أن النظام الذي تتوفر فيه عناصر الشفافية و الكفاءة و الاقتصاد والمحاسبة و النزاهة هو النظام الذي يصعب على الفساد أن يختبئ فيه ، و يجعل من السهل تعريض المخالفين للعقوبة الإدارية و القضائية . و الأهم من ذلك أن مثل هذا النظام سيكون اكثر فاعلية في تقديم آلية تجعل القطاع الخاص يقدم سلعا و خدمات عالية الجودة بأسعار أو تكلفة يعتبرها القطاع العام عادلة و معقولة و لذلك فان فهم التعقيد الموجود في عمليات المناقصات سيساعد دعاة الإصلاح و مناهضي الفساد على المشاركة في هذه المحاولة الهامة .

وهنالك ثلاث مشكلات تواجه إصلاح مافسد .

١ـ بطء وضعف النظم القضائية والأجهزة الأمنية مما يعطل أي إصلاح و يسمح بظهور الجريمة المنظمة واستشراء الفساد .

٢ـ تعقد النظم واللوائح التنظيمية مما أدى إلى إذكاء نيران الفساد .

٣ـ تشابك الخطوط بين القطاع العام والقطاع الخاص مما يولد مساعي حثيثة للحصول على الربح وذلك بقيام المسؤولين باستغلال نفوذهم في القطاع العام لتحقيق مكاسب لقطا عهم الخاص .

٦ . التوصيـــات

١ـ ضرورة ترسيخ الأنظمة السلوكية أو الأنظمة أخلاقية للعمل و الإدارة كما يجب أن تطبق بحزم مع وسائل العقاب و المكافأة يجب أيضا أن تحتوي على العناصر التي تؤمن بالشفافية و النزاهة و المساءلة .

٢ـ ضرورة أن تكون الأسس التي تدعو إلى مبادئ تكافؤ الفرص و المساواة بين الأفراد والشركات هي القاعدة في التعامل كما يستدعي تفعيلها .

٣ـ وجوب وضع خطة تجنب المنافسة غير الشريفة و عدم تعارض المصالح بين القطاع الخاص والقطاع العام .

٤ـ لا يمكن أن تكون هناك نزاهة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها

٥ـ ضرورة تحديث الأجهزة الرقابة و اعتماد مبادئ التواصل و المشاركة .

٦ـ الحاجة إلى سن قوانين صارمة تنص على أشكال الفساد في القطاع الخاص تردع المتعاملين من اللجوء إلى مثل هذه الممارسات الفاسدة .

٧ـ تدعيم سلطات القضاء و الأجهزة الأمنية و إعطائهم الصلاحيات الواسعة في محاربة ومكافحة الفساد بكل أشكاله .

٨ـ -ضرورة تعديل بعض الأنظمة و القوانين بحيث تصبح إدانة الفاسدين من كبار المسؤولين في القطاع الخاص اكثر إمكانا .

٩ـ بناء مؤسسات رسمية يتم في إطارها إعمال مبدأ المحاسبة والمسئولية على المستوى الشعبي .

١٠ـ إحياء مفهوم الرقابة والتوازن .

١١ـ تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد .

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

د . ابراهيم شحادة : محاربة الفساد الاداري لانجاح التنمية في الوطن العربي، جريدة الاسواق ، عمان ٥/ ١٠/ ١٩٩٩م .

تحرير : كمبرلي ن اليوت : الفساد و الاقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال امام القاهرة مركز الاهرام للترجمة و النشر ، ٢٠٠٠م .

توماس لي فريدمان : السيارة ليكساس و شجرة الزيتون ، ترجمة ليلى زيدان بيروت ٢٠٠٠م .

حسني عايش : الفساد و الرشوة في العالم بحث لمؤتمر نحو شفافية اردنية عمان ٢٠٠٠م .

روبرت س ليكن : وباء الفساد الكوبي ، ترجمة د شهرت العالم ، مجلة الثقافة العالمية ، ع ٨٥ ، الكويت ١٩٩٧م .

سائدة الكيلاني : وضع الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، عمان ٢٠٠١م.

د . عبد القادر الشيخلي : الواسطة في الادارة – الماهية و الاسباب و النتائج والمكافحة – دراسة قيد النشر ٢٠٠٢م .

ـــــــــــــــ : اخلاقيات الوظيفة العامة ، عمان دار مجدلاوي ١٩٩٩م.

ماجد عبد الله المنيف ، التحليل الاقتصادي للفساد و أثره في الاستثمار، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ،١٩٩٨ ص ٥٢.

ثانياً : المراجع الاجنبية:

Paul krugman Towards A Counterrevolution in Development Theory . Annual Conference On Development Economics ، World Bank ، Washington ، D.C 1991 ، p15.

Econonic Trends In he Mena Regoin ، Cairo ، 1998 ، p18 .

Diego Gambetta ، Corruption and Development ، Annual World Bank Conference ، 1991 . p 58 .

Cheryl W.Gray and Deniel Kaufmann ، Corruption and Development ، Finance and Development ،March 1998 ، P3

Robert Klitgaard ، International cooperaion Against Corruption Fi - nance and Development ، March 1998 ، p .3 .

Paolo Mauro ، Corrption : Consequences ، and Agenda for further Research ، Finance and